الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة و السلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

بعد الانتهاء من الدراسة في موضوع (أساسيات استجواب المتهم لدى قاضي التحقيق"دراسة مقارنة" بين الشريعة الإسلامية والقانونين الليبي والمصري) وقد حاولت بجهدي المتواضع الإلمام بجوانب هذا الموضوع، مدليا برأيي الشخصي حيث يستبين لي مجال إبداء الرأي.

لذا جاءت هذه الدراسة لإيضاح أساسيات استجواب المتهم لدى قاضي التحقيق في الشريعة الإسلامية والقانونين الليبي و المصري ، وذلك لكون الاستجواب من أهم و أخطر إجراءات مرحلة التحقيق الابتدائي وأكثرها فاعلية، لما ينطوي عليه من مساس بالحرية الشخصية للمتهم، حيث توصف هذه المرحلة بأنها مرآة عاكسة للحريات في الشريعة الإسلامية و القوانين لمواطنيها، وقد رأينا من خلال الفصول السابقة المفهوم الإسلامي للمتهم، وكذلك نظرة القانونين؛ الليبي والمصري له، وقد لاحظنا حرص الإسلام على التحقق من توجه التهمة، كما حاولت القوانين الوضعية مجاراته في ذلك لكنها ظلت قاصرة في المفهوم والتطبيق، كما كان لنا توقف مع المفهوم الحقيقي لقاضي التحقيق وخصائصه، في الشريعة الإسلامية، كما عرجنا أيضا على مفهوم الاستجواب في الفقه الإسلامي، وفي قانون ليبيا ومصر، وقد حاولت القوانين الوضعية وضع استثناءات في ذلك خصوصا الحكومات الشمولية التي تعودت تبرير ظلمها، وإن

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

حاولت دائما الظهور بمظهر العدل والحرية، ورأينا كيف حمى الإسلام حقوق المتهم أثناء التحقيق، وخصوصا حالته النفسية والمعنوية، وإدانته للإكراه، وكيف كان للإسلام دور مهم في حماية حقوقه من قبل الاتهام وحتى بعد إصدار الحكم، ثم رأينا تلك الضمانات التي خص الإسلام والقانونان بها المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي، ذاكرين الأدلة من الكتاب والسنة، ثم كانت الخاتمة مشفوعة بالنتائج والتوصيات، والفهارس العامة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

النتائج

توصل الباحث بعد رصد الموضوعات السابقة وتحليلها ومقارنتها إلى جملة من النتائج المهمة:

1. سمو الشريعة الإسلامية و كمالها وسعتها حيث تتجلى قدرتها على استعاب جميع المتغيرات والمستجدات في جميع المجالات، ومنها إجراء الاستجواب والضمانات والتحقيق الابتدائي ووضع الضوابط المحكمة له، و توجيه بما يحقق المصلحة العامة للأمة على أفضل وجه.

2. أن الشريعة الإسلامية والقانونين الليبي منحا للشخص حال اتهامة حقوقا وضمانات يجب عدم إغفالها، أو التقصير في شأنها خوفا من الوقوع في الظلم، من أجل " الحفاظ على حياته الخاصة وعدم انتهاك حرماته، وإعطائه الحرية الكاملة في الدفاع عن نفسه".

3. إن حقيقة الاتهام هي تلك القضية التي تلحق بشخص يبدو عليه آمارت ذلك الشيء أو هو مظنة له.

4. إن مفهوم الاستجواب في الشريعة الإسلامية يعني دعوة الشخص ليقر على نفسه أو ينفي عنه الدعوى الموجهة له، من غير إكراه، أو ظلم، وقد حذاها في ذلك القانونان؛ الليبي والمصري نظريا على الأقل.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

5. للمتهم كثير من الضمانات تحمي عرضه ونفسه وصحته أثناء التحقيق، اتفقت عليها الشريعة والقوانين الوضعية نظريا، وإن ظل الظلم سيد الموقف في كل من تطبيقات القانونين في ظل الأنظمة البائدة.

6. لا يجوز لقاضي التحقيق أن يتعدى الحدود في التحقيق، كما لا يجوز له أن يمارس الإكراه أو الاستفزاز في حق المتهم. إلا في حالة الاستثناءات النادرة.

7- لكي يقع الاستجواب عملا صحيحا محققا هدفه المنشود _ الوصول إلى الحقيقة- أن تراعي فيه تلك الشروط و الضمانات الفقهية و القانونية.

8. لا يعتبر الاستجواب المنضبط بالشروط القانونية انتهاكا لحرمة المتهم، بل يعتبر مكسبا له وضمانا يستطيع من خلاله أن يثبت براءته، ويكون ضمانا له من ظلمة السجن، ومن قسوة الجلاد.

9. يعتبر موقف الإسلام أثناء فترة التحقيق، موقفا حاميا للمتهم من الظلم الذي قد يمارس عليه، وقد حاول القانونان الليبي والمصري محاكاته في ذلك، ويعتبر الإسلام سباقا لإرساء الحقوق وتدعيمها.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

التوصيات

بعد الخوض في هذا الدراسة ، ارتأى الباحث أن يتقدم بهذه التوصيات:

1.أن تُفعل القوانين التي تحمي المتهم، فقد مورس عليه من الظلم الشيء الكثير في ظل الأنظمة الشمولية، وقوانين الطوارئ.

2. ينبغي للمحاكم القضائية والاستئنافية أن تحكم بشرع الله الذي هو عدل ورحمة .

3. يجب أن يتمتع قضاة التحقيق، والاستجواب بمهارات و تكوينات حقوقية حتى لا تنتهك حقوق الإنسان الذي كرمه الله سبحانه وتعالى.

4. أوصي بإرساء و نشر دعائم الحق والعدل في جميع مستويات القضاء والتحقيق، وأن تكون الشريعة الإسلامية هي المرجع لكل ذلك.

5.من المسلمات القانونية إقرار مبدأ الأصل في الإنسان البراءة، وعلى نحو نوصي عدم تعريض حريته لأي قيد من شأن أن يعيب إرادته أو يعدمها إلى أن يصدر في حقه حكم قضائيا باتا، لذا نوصي المشرعين بضرورة الحد من نطاق الإجراءات الماسة بحرية المتهم في جميع الجرائم، و إحاطتها بضمانات تكفل قصرها في أضيق الحدود.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

أسال الله أن ينتفع بهدا الجهد، كما أسأله أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل و الثبات على السنة في الحياة وعند الممات، وأن يوفقنا للعلم النافع و العمل الصالح، وأن يرشدنا إلى الحق و الصواب، وأن يغفر لنا الزلل و النقصان و النسيان، وأن يهدينا إلى سواء الصراط.

وفي ختام هدة الرسالة فإنني لا أدعي الكمال فالكمال لله وحده، و لا يمكنني الإقرار بإلمامي بكافة جوانبها، أو أنني أصبت الحقيقة في كل رأي أو توصية عرضتها، ولكن تظل مجرد خطوة على طريق طويل من البحث العلمي، فإن كان صوابا فمن الله ، و إن كانت الأخرى فمن نفسي، فكل فكر يقبل الجدل و النقاش مهما كان قائله، و ليس هناك أفضل من أن أختم بهذه الرسالة بقوله عز وجل: {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}

{لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ}[303].

{صدق الله العظيم}

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

---

[303] . القرآن. البقرة،2: 286.